وتطويرها » (المصدر نفسه) .

ويضيف بار ـ ليف ، انه لو كان وزيرا للدفاع ، لأوقف الاعمال التي تؤدي الى الاحتكاك بين اليهود والعرب ، مثل الاسكان في بيوت الخليل ، واسكان بيت هاداسا ، الخ .. ولو أن الحكومة اخلت نساء هاداسا مثلما قال رئيس الوزراء ووزير الدفاع منذ البداية ، وكذلك الامتناع عن بناء مستوطنات هناك « لما حدثت هذه المصيبة ... وكنت ادافع الى الحد الممكن عن الاشياء القائمة والثابتة ، وهذا رأس الحكمة » (المصدر نفسه) .

ويتلخص رأي موشي دايان ، بوجوب معاقبة الكبار بدلاً من اولادهم راشقي الحجارة على سيارات الاسرائيليين ، لان هؤلاء يتمتعون بتأييد آبائهم وتشجيعهم . وهو يؤيد كذلك ، « عقوبات من انواع مختلفة ، مثل فرض حظر التجول ، وتدمير البيوت ، والتهجير ، الخ .. » (المصدر نفسه) . ويدعو دايان الى تطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد ، حسب اتفاقيات كامب ديفيد « والغاء الحكم العسكري من المدن العربية » ، بشرط ان يتحمل رؤساء البلديات مسؤولية حفظ الأمن والهدوء ، وعدم تحويل مدنهم الى « قواعد للتخريب ضد اسرائيل » .

واعاد شمعون بيرس ، زعيم حزب العمل المعارض ، الى الاذهان ، الافكار الاساسية التي ينادي بها حزبه لحل مسألة الضفة الغربية ، ضمن اطار الحل الاقليمي الوسط مع الاردن ، من خلال ما يسميه بـ « بالتعايش المشترك » . وهو يرى وجوب بناء المستوطنات « حسب نظرة شاملة لمستقبل الضفة الغربية ، وحسب اعتبارات امنية فقط . ويجب ازالة الاعتبارات التاريخية في الضفة الغربية . وعليه ، يجب عدم الاستيطان داخل الخليل . ولقد اتخذت الحكومة قرارا بشأن بيت هاداسا ولم تنفذه . ويجب عدم الخضوع للجماعات المتطرفة » (المصدر نفسه) .

وعالج اسحاق رابين ، رئيس الاركان السابق ، الموضوع ، من خلال عجز الحكومة مسبقاً عن معالجة الامور بشكل صحيح . « فمنذ البداية كان يجب وقف نشاط لجنة التوجيه الوطني ، لأنها تؤيد م . ت . ف . كما يجب منع نشاط المتطرفين الاسرائيليين من جماعات مئير كهانا » . ودعا رابين كذلك ، الى ازالة الوهم لدى السكان العرب للتأكيد على ان الحكم الذاتي لن « يقود الى دولة فلسطينية » . وانتقد سياسة غرس المستوطنات في المناطق المأهولة بالعرب « لأن الاحتكاك العربي ـ اليهودي سيزداد ، والتوتر سيتضاعف . وبناء على ذلك ، وحيث ان الحكومة ترسم السياسات ، يجب ان توضح كل مفاهيمها بخصوص الوضع في المناطق . ونظراً لأنني أؤيد سياسات مختلفة ـ لا حكم ذاتيا ولا استيطان في اماكن مأهولة ـ يبدو لي ، انه يجب ان يكون الأمن متمشياً مع السياسات التي كانت متبعة من قبل الحكومات السابقة » (المصدر نفسه) .

النشاط الاستيطاني

على قاعدة استمرار الوجود الاستيطاني الاسرائيلي ، وضمان تقويته وتعزيزه في الاراضي العربية المحتلة ، حتى في حال قيام الحكم الذاتي ، كما تقول الاوساط الاسرائيلية الحاكمة ، شهدت الاراضي العربية المحتلة نشاطاً استيطانياً متزايداً في الفترة الاخيرة يهدف بالأساس الى إقامة حاجز من المستوطنات بين قطاع غزة وسيناء من جهة ، واغلاق ممر اريحا ـ القدس من جهة أخرى ، تأكيداً على رفض مشروع آلون ، من جانب حكومة مناحيم بيغن .

وفي هذا الاطار ، تقوم شعبة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية ، حاليا ، ببناء مستوطنة جديدة في منطقة اريحا ، تدعى فيرد يريحو (وردة اريحا) . ويخطط لأن تكون سوقاً قروية في اطار حركة الاتحاد الزراعي . ويعتمد اقتصادها على الصناعة الخفيفة والسياحة، وربما على الزراعة أيضاً . وذكر ان هذه المستوطنة هي من أصل ست مستوطنات يخطط لبنائها في المنطقة . ووفقاً للمشروع نفسه « ستقام مستوطنات : بيت هعرفاه جنوب ـ شرق اريحا ، والموغ ـ ب ، ونعيمة ـ ج شرقي اريحا ، ونعيمة أشمال ـ شرق اريحا ، ونعيمة ـ ب شمال غرب أريحا » (ر.إ.إ . ، العدد ٢٠٥٩ ، ١٨ و ١٩/٥/١٩٨٠ ، ص ٨) . وبذلك تصبح اريحا محاصرة من جميع الجهات بالمستوطنات الاسرائيلية . وهذا يضع نهاية لمشروع آلون الذي يقوم على اساس الابقاء على ممر في منطقة أريحا خال من المستوطنات اليهودية ، يربط الاردن بالضفة الغربية .